الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية

د/ موسى بن منصور (أستاذ محاضر قسم "أ")
مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
benmansourmo@gmail.com

الملخص:

من شأن السياحة بالجزائر أن تكون من أكثر القطاعات المدرة للثروة بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من تراث غني ومتنوع سواءً من الناحية الطبيعية أو الثقافية أو التاريخية أو الجغرافية، لكن ذلك يتطلب عرضاً سياحياً خاصاً يزيد من فرص نجاح هذه الصناعة في ظل التنافسية القوية للدول. وبناءً على ذلك فقد أولت الحكومة الجزائرية الاستثمار السياحي اهتماماً كبيراً ضمن سياساتها واستراتيجياتها التنموية بهدف الارتقاء بالسياحة وجعلها من القطاعات المدرة للثروة، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية الاستثمار السياحي وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على البرامج والسياسات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي، والآثار الناجمة عن هذه البرامج والسياسات على متغيرات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي - برامج ومخططات التنمية السياحية - مؤشرات التنمية الاقتصادية

Abstract:

The Algerian government has paid great attention to tourism investment within its development policies and strategies in order to improve tourism and make it a wealth-generating sector, as it launched a new tourist policy aimed at developing tourism investment and promoting the Algerian tourism product and integrating it into the world tourist market.

This study is intended to shed light on the programs and policies adopted by Algeria to improve the tourism sector, and the effects of these programs and policies on the variables of economic development.

Keywords: Tourism Investment - Tourism Development Programs and Plans - Economic Development Indicators

مقدمة

في خضم المشاكل الاقتصادية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني تعتبر السياحة رهاناً مستقبلياً حقيقياً للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري، والتخلص من التبعية لعوائد الثروة البترولية، فالاستثمار السياحي وتنمية الواقع السياحي بالجزائر من شأنه أن يوصل الوجهة السياحية الجزائرية إلى العالمية بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من تراث غني ومتنوع سواءً من الناحية الطبيعية أو الثقافية أو التاريخية أو الجغرافية فهي بذلك تمتلك إمكانيات كبيرة لإرساء قطاع سياحي دولي، لكن ذلك يتطلب عرضاً سياحياً خاصاً يزيد من فرص نجاح هذه الصناعة في ظل التنافسية القوية للدول.

وبناءً على ذلك فقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً للاستثمار السياحي ضمن سياساتها واستراتيجياتها التنموية بهدف الارتقاء بالسياحة وجعلها من القطاعات المدرة للثروة، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية الاستثمار السياحي وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية، وذلك من خلال جملة القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والكيفية.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق تندرج إشكالية هده الدراسة في السؤالين التاليين: ما هو موقع ومكانة الاستثمار السياحي في البرامج والسياسات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي وتحقيق التنمية السياحية؟ وما هي أهم الآثار الناجمة عنها على متغيرات التنمية الاقتصادية مقارنة بعدد من الدول العربية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

- حضي الاستثمار السياحي بمكانة معتبرة ضمن البرامج والسياسات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي برزت في تجسيد مشاريع سياحية ضخمة من شأنها الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، وإنعاش السياحة المحلية والوطنية؛
- على الرغم من الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي في البرامج والسياسات التنموية للحكومة الجزائرية، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية المرجوة منه خاصة إذا ما قورن ببعض الدول العربية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي

يمثل الاستثمار السياحي متغيرة مفتاحية والتي لا يمكن قيام أي نشاط سياحي في أي منطقة من دونه، فإذا كان قيام أي نشاط اقتصادي بصفة عامة يستلزم عملية مسبقة لتراكم لرؤوس الأموال (بالمفهوم الواسع)، فإن توافد السياحي لأي منطقة هو نتاج لقيام عدد معين من المستثمرين بالاستثمار في رأس المال المادي (هياكل ومنشآت) وكذا في رأس المال البشري (التكوين والتدريب)، حيث أن عملية الجذب السياحي ما هي إلا نتيجة حتمية لعمليات استثمارية ناجحة على مستوى الوجهة السياحية.

المطلب الأول: تعريف لاستثمار السياحي

إذا كان الاستثمار عامة يعرف بذلك الإنفاق الموجه لاقتناء الأصول الثابتة بهدف المحافظة على القدرة الإنتاجية وتطويرها، فإن الاستثمار السياحي عبارة ذلك الإنفاق على الأصول الثابتة الذي يهدف إلى المحافظة وتطوير قدرة الجذب على مستوى الوجهة السياحية أو المرفق السياحي[1]. وبذلك فهو يمثل القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة، وزيادة تحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات في المجالات المختلفة لهذا النشاط[2]. كما يمكن النظر إلى الاستثمار السياحي كذلك على أنه مجمل المشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية[3].

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار كمصطلح يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بأنها فرص ذات جدوى تحقق أفضل عائد في اقل مستوى من المخاطر وأن أحد مجالات الاستثمار هي الاستثمار السياحي، ويقصد بهذا النوع من الاستثمار أن يوجه المستثمر جزء أو كل أمواله التي بحوزته في الفرص الاستثمارية السياحية المتوفرة في البلد[4].

ويهدف الاستثمار السياحي إلى توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية[5].

وخلاصة القول فإن الاستثمار السياحي هو الاستثمار في أحد المجالات التي يُغطيها قطاع السياحة، والتي يمكن إجمالها في محورين أساسيين؛ الأول يتعلق بالاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية، حيث يشمل ثلاث قطاعات أساسية هي: خدمات الإقامة والإعاشة والترفيه، خدمات النقل، وخدمات الاتصال، أما الثاني فيتعلق بالثروة السياحية، وتشمل مواقع التراث الثقافي والتاريخي ومواقع التراث الطبيعي.

كما يمكن حصر أهم **خصائص الاستثمار السياحي** في ما يلي:

- إن عملية الاستثمار السياحي تتميز بالتنوع وعدم التجانس، وإن كانت تتفق في الهدف الأساسي الذي هو خدمة الزبون في مجال العطل والأسفار، فإنها تختلف في طبيعتها وخصائصها وأهدافها، ولا يمكن التعامل معها بشكل موحد، غير أن هذا التنوع لا ينفي وجود تداخل وترابط وثيق ما بينها، إذ لا يمكن أن تتحقق تنمية سياحية دون تحقيق هذه الاستثمارات المتعددة الجوانب[6]؛
- وفي جانب آخر تعد هذه العناصر مستقلة فيما بينها من حيث القرارات الفردية والجماعية المتحكمة فيها والمؤثرة عليها، ففي حين أن المؤسسات التجارية تبحث عن تعظيم للإيرادات والأرباح، نجد أطرافاً أخرى كالمتاحف والحظائر الوطنية لا تسعى إلى أهداف ربحية بل إلى حماية وتثمين الموارد الثقافية والطبيعية[7]؛
- إن الاستثمار في البنى التحتية يتميز بالتكاليف الباهضة دون أن يدر عائداً مباشراً، لا يمكن أن يقوم به المستثمر ولا يمكن تغطية تكاليفه من الخزينة العمومية المحلية، لذلك لا يتم إلا في إطار برامج تهيئة جهوية ووطنية وفق الاستراتيجية والخطة العامة التي تسطرها السلطات العمومية؛
- نظرا لطبيعة المعدات والتجهيزات وكذا نوعية عملية الاستغلال في النشاط السياحي، فإن الاستثمار في الهياكل والمرافق السياحية (الفنادق أساساً) يمثل غالبية الاستثمار السياحي، كما أن التكاليف الثابتة تمثل 90 % من حجم التكاليف الكلية بالنظر للمكانة التي تحتلها الأراضي والممتلكات العقارية في حجم الأصول، مما يمكن وصف السياحة كصناعة ثقيلة[8].
- إن مردودية الاستثمارات السياحية ليست فورية مثل ما هو الحال في النشاطات الأخرى (التجارية والصناعية)، حيث تحتاج الوجهة السياحية أو المرفق السياحي الفتي لعدة مواسم حتى يمكن له النشاط بطاقاته الكاملة في ظل موسمية النشاط السياحي وعدم القابلية للتغير والتكيف وفق أذواق المستهلكين، هذا إلى جانب إلا أن المنتجات السياحية تعد شديدة الإحلال فيما بينها، حيث نجد أن السائح يمكن أن يختار ما بين العديد من الخدمات للتسلية والترفيه، كما يمكن له كذلك أن يختار ما بين العديد من تشكيلات خدمات الإيواء والإقامة.
- ومن ناحية أخرى يتأثر العرض السياحي بالابتكارات والتطورات التكنولوجية بما لها من انعكاسات على تخفيض تكلفة بعض الخدمات وبالتالي على عوائد الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى تغير في منحنى العرض من حيث كمية ونوعية وسعر المنتجات السياحية المعروضة، وفي ذات السياق قد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى ظهور منتجات سياحية وأنماط استهلاكية سياحية جديدة تنافس تلك الموجودة (الدراجة المائية واللوحة الشراعية مثلا)[9].

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار السياحي

يمكن أن يأخذ الاستثمار السياحي الأنواع الآتية [10]:

- **الاستثمار السياحي المباشر:** يشير الاستثمار السياحي المباشر إلى عملية توظيف أموال غير وطنية يملكها أفراد من جنسيات عربية أو أجنبية وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار وحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق وهم الدولة المضيفة والمستثمر العربي أو الأجنبي وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بإدارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء أو مديرين يختارهم بنفسه، أما عن كون الاستثمار سياحي فهو أن يكون توظيف الأموال في قطاع السياحة فالمستثمر يقدم راس المال وتقدم الدولة المضيفة التسهيلات اللازمة الأخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية الآثارية والتاريخية والدينية، وطالما هو استثمار فهو ينطوي على أفق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الأجل وقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دورا واضحا وكبيرا في هذا النوع من الاستثمار.
- **الاستثمار السياحي غير المباشر:** يمكن للمستثمر أن يشارك في توظيفات أمواله في البلد المضيف، كأن يكون في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو قروض لشركات دون أن يكون له حق إدارة موجودات الشركة ويسمى هذا النوع من الاستثمار استثمار غير مباشر أو استثمار محفظي، (كوكب) ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى إقامة المنشآت السياحية في المواقع الآثارية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص وطرح أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية داخل الوطن أو خارجه وبالتالي تمكين المستثمر المحلي أو الأجنبي المساهمة في استثمارات هذه الشركات من أجل دعم قطاع السياحة وذلك بامتلاك الأوراق المالية التي تمكنه من المشاركة في الاستثمار ويشار إلى إن هذا الاستثمار أكثر سيولة من النوع السابق لأن المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال أيام أو أسابيع ودخول مالك جديد هو المستثمر الذي اشترى ما باعه المستثمر السابق وغالبا ما يتم ذلك من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية.

هذا ويمكن النظر إلى أنواع الاستثمار السياحي من حيث مجالاته إلى: [11]

- **الاستثمار في البنى التحتية:** وهو الإنفاق الموجه لإنشاء وإعادة تهيئة البنى التحتية التي تضم جميع التجهيزات والمنشآت والمرافق الأساسية والضرورية التي يحتاجها المجتمع بما في ذلك السواح والزائرون لتحسين ظروف معيشتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتشمل على الأشغال العمومية الكبرى كالطرق والجسور والموانئ والمطارات وطرق السكك الحديدية، والسدود، وكذا المرافق العامة كشبكات توصيل الطاقة كالكهرباء والغاز الموصول عن طريق الأنابيب وشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي، والتجهيزات المخصصة لمعالجة المياه والنفايات الصلبة، وكذا شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي.
- **الاستثمار في الهياكل والمرافق السياحية:** وهو الإنفاق الموجه لاقتناء رأس المال الثابت والنقدي على مستوى الهياكل والمنشآت السياحية، بما في ذلك قيمة الأراضي التي تحتضن المؤسسة السياحية، هذا إلى جانب تكاليف إعداد المبني والمرافق سواء تعلق الأمر بالمباني المخصصة لاستخدامات النشاط الأساسي (هياكل استقبال السواح وخدمتهم) والمباني المهيأة لخدمة هذا النشاط (مستودعات، غرفة توليد كهرباء)، كما يضم من جانب آخر التجهيزات والمعدات التي تضم كافة التجهيزات الفنية والتقنية مثل وسائل النقل والانتقال والمضخات والمصاعد والسلالم الكهربائية وأجهزة التدفئة والتكييف وأنظمة الأمان، وكذا تجهيزات المطابخ والمصبغات وتجهيزات تصفية المياه، كما تضم من جانب آخر التجهيزات الوظيفية كأثاث الغرف والمكاتب وأدوات الاستثمار الصغيرة (الصحون، الملاعق والشوكات، الأغطية...).
- **الاستثمار في شبكة النقل:** يمثل النقل السياحي عنصراً محورياً في قيام وتطوير الأنشطة السياحية في منطقة أو في بلد معين، باعتبار أن المنتج السياحي يستوجب حضور المستهلكين إلى المناطق السياحية، ولا ريب أن التطور الحاصل في الأنشطة السياحية في العقود الأخير ما هو إلا نتيجة للتطور الحاصل في وسائل النقل بجميع أنواعها (البرية، البحرية والجوية).

المطلب الثالث: مقومات الاستثمار السياحي

لدعم وإسناد الاستثمار السياحي يتطلب مناخ استثماري – بيئة استثمارية - ويقصد بذلك مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ويمكن التعرض لمكونات المناخ الاستثماري كما يأتي[12] :

- **البيئة السياسية:** يقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر وموقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية، فالبعض منها يعد محددا لاسيما اذا كانت تدخلاتها واسعة وليس لها حدود ولذلك اعتبرت دولا غير مستقرة وفيها مخاطر سياسية تواجه الاستثمارات.
- **الاستقرار الأمني:** يحتاج المستثمر إلى بيئة آمنة ذات استقرار أمني واضح وبعكسه فان عدم الاستقرار الأمني يعد عامل دفع لهروب رأس المال إلى خارج الوطن والبحث عن بيئة مستقره .

- **البيئة الضريبة المناسبة:** بالنظر لما تشكله التشريعات الضريبية من محدد أمام اتساع وانتشار الاستثمارات الضريبية قد تشكل نسبة مرتفعة يتم حسمها من التدفقات النقدية المتوقعة من المشروعات الاقتصادية المقترحة، لذا فأن البيئة الضريبية المناسبة، هي إما تشجيع هذه الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمن معين أو تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي من أصحاب الاستثمارات.
- **البيئة الاقتصادية:** البيئة الاقتصادية هي وجود اقتصاد مستقر لا توجد فيه مشكلات اقتصادية كانخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف وزيادة الطلب دون وجود إنتاج مقابل هذا الطلب أو وجود عرض أو زيادة العرض دون وجود طلب.. الخ من مشكلات غير محسوبة، وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصادياً.
- **وجود مدخرات:** المدخرات هي ما يفيض عن حاجة المستهلك أو هو تنازله عن استهلاك آني آملا في الحصول على عائد جيد عن استثمار مدخراته في المستقبل ويحتاج ذلك إلى دعم وإسناد من السياسة المالية للدولة بشكل عام .
- **البيئة القانونية:** وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح أو تصدير ما ينتج إلى الأسواق التي يراها المستثمر وأية تسهيلات مالية ومصرفية.
- **الأسواق المالية:** الأسواق المالية هي الموقع التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية سواء كانت هذه الأوراق أسهم أو سندات أو أوراق تجارية تصدرها كبرى الشركات الصناعية وهي على عدة أنواع منها أولية يتم التعامل فيها بالأوراق الصادرة لأول مرة وثانوية يتم التعامل فيها بالأوراق المالية التي صدرت في الماضي ولازالت قائمة، وتحتاج الأسواق المالية التي تكون مناسبة للاستثمار المحلي أو الأجنبي أن تتوفر لها كل مقومات السوق المالية لتسهل للمستثمر تحقيق غاياته ومتطلباته.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي ضمن سياسات وبرامج التنمية السياحية في الجزائر

تُعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، وهي الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية[13].

ولقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيراً ضمن استراتيجياتها التنموية بهدف الارتقاء بالسياحة وجعلها من القطاعات المدرة للثروة، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية، وذلك من خلال جملة القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والكيفية جاءت ضمن التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية والمعلن عنها في كل من:

- برنامج تطوير التنمية السياحية المستدامة للعشرية 2013/2004؛
- المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030.

المطلب الأول: الاستثمار السياحي ضمن برنامج التنمية السياحية المستدامة

يتجلى هذا البرنامج ضمن التصور الذي أوضحته وزارة السياحة الجزائرية عن تطوير السياحة المستدامة في الجزائر خلال العشرية **(2004-2013)**، والذي يهدف إلى رفع طاقات الإيواء وزيادة حجم الاستثمارات السياحية وزيادة تدفق الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة وإحداث مناصب شغل جديدة وتنويع العرض السياحي وتلبية حاجات المواطنين وتحسين نوعية الخدمات.

أولاً: أهداف برنامج التنمية السياحية المستدامة في مجال الاستثمار

بالإضافة إلى الأهداف النوعية التي شملها برنامج التنمية السياحية المستدامة، فهناك جملة من الأهداف الكمية التي يعد الاستثمار السياحي واحد من الأهداف المحورية فيها والتي تمثلت في ما يلي[14]:

- **تنمية الاستثمار السياحي:** ويتم السعي نحو تحقيق ذلك على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى(2004-2007):** في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقات إيواء إضافية تقدر بـ **55000** سرير من طرف المتعاملين، وهي محصلة كل من المشاريع المتوقفة والتي هي في طور الإنجاز، بقيمة تقدر نظرياً بـ **82,5** مليار دينار جزائري؛
- **المرحلة الثانية (2013/2008):** المبادرة نحو انجاز مشاريع جديدة من النوع المتوسط والرفيع، في حدود **60000** سرير بحجم استثمار يقدر بـ **150** مليار دج، ليكون حجم الاستثمار خلال الفترة **(2004-2013)** **232,5** مليار دج، مع العلم أن مبلغ العقارات غير محسوباً ضمن هذا التقييم.

- **رفع قدرات الاستقبال السياحي:** من خلال إعادة بعث الاستثمار السياحي ويتم تحقيقه كذلك على مرحلتين:

– **المرحلة الأولى (2004-2007):** يُتوقع في هذه المرحلة إنجاز طاقة إيواء إضافية بـ **55000** سرير، وهي محصلة كل من المشاريع المتوقفة والتي هي في طور الإنجاز؛

– **المرحلة الثانية (2008-2013):** يتوقع فيها تحقيق النتائج التالية:

- **رفع التدفقات السياحية:** تعتزم وتستهدف الحكومة الجزائرية من خلال وزارة السياحة رفع التدفقات السياحية في آفاق **2013** تبعاً للأهداف المعلنة مسبقاً برنامج العشرية **(2004-2013)**، تحقيق التدفقات السياحية التالية:
- **خلق مناصب الشغل:** على حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص مناصب الشغل في قطاع السياحة السابق الإشارة إليها، والتي مفادها أن كل سريرين منجزين يؤديان إلى خلق منصب شغل دائم جديد في قطاع السياحة وثلاثة مناصب أخرى غير مباشرة في النشاطات الأخرى المرتبطة بالسياحة، وبناءً على هذه الفرضية وعلى أساس القدرات الإضافية المبرمجة في هذا المخطط فإنه المناصب الجديدة التي يُتوقع توفيرها في آفاق **2013** هي **57500** منصب شغل مباشر و**172500** منصب شغل غير مباشر[15].
- **زيادة المداخيل من العملة الصعبة:** لقد أُعتمدت سنة **2003** كمرجع في تقدير الإيرادات المزمع تحقيقها خلال العشرية **(2004-2013)**، وقد كانت التقديرات تطمح إلى تحقيق معدل نمو ينطلق من **10%** ويصل إلى **13% خلال سنة 2013.**

ثانياً: تدابير دعم وترقية الاستثمار السياحي ضمن برنامج التنمية السياحية المستدامة

من أجل تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر أُتخذت عدة تدابير تحفيزية ووضعت عدة أدوات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة وتسمح بتوفير دعم دائم للمستثمرين والمتعاملين في مجال السياحة وتشجع على ظهور مناطق سياحية كثيرة قادرة على استيعاب التدفقات السياحية، وقد تمثلت تلك التدابير في ما يلي:

- **التهيئة والتحكم في العقار السياحي:** بخصوص التهيئة والتحكم في العقار السياحي فإن الوزارة الوصية قد أولت أهمية كبيرة لتوفير العقار اللازم لانجاز المشاريع الاستثمارية وشددت في هذا الشأن على الاستغلال الرشيد والعقلاني للعقار، وذلك بانجاز مشاريع ومنشآت سياحية وفندقية وفق المعايير الدولية لتدارك النقائص المسجلة في مجال الإيواء لحد الآن ودعم السياحة الداخلية، ويتطلب تحقيق هذا الأمر غلاف مالي يقر بـ **31,32** مليار دج وذلك من خلال إنجاز جملة التدابير التالية:[16]

– إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية وتنفيذ الإستراتيجية القطاعية؛ حيث قدر عدد المشاريع السياحية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية بأزيد من **1000** مشروع يساهم في انجاز**123** ألف سرير وتوفير أكثر من **50** ألف منصب شغل جديد بتكلفة مالية تفوق **420** مليار دج؛

– استحداث القطاع لنصوص قانونية تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة؛ لا سيما ما يتعلق بتحديد مواقع انجاز المشاريع الاستثمارية، وشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية؛.

– إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية والدراسات السياحية؛ والشروع في دراسة وإعادة تشكيل مناطق التوسع السياحي ومواصلة دراسات التهيئة لمائة منطقة؛

– تفعيل دور الوكالة الوطنية للتنمية السياحية؛ وذلك من خلال تدعيمها بالوسائل المادية والبشرية والمالية التي تمكنها بالقيام المهام الموكلة إليها؛ واعتبارها الأداة الرئيسية المتخصصة والمسؤولة عن التسيير، التنمية، الحفاظ والاستغلال العقلاني للعقار السياحي؛

- **تأطير وتمويل المشاريع السياحية:** نظراً لخصوصيات الاستثمار السياحي كان لا بد من تكييف طريقة تمويل تتماشى مع تلك الخصوصيات، وفي هذا الإطار تم رسم الإجراءات التالية من أجل تنفيذها:

– تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية تمثلت أساساً في القرض الفندقي المتوافق مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروض طويلة الأجل بسبب خصوصية استرجاع رأس مال الاستثمارات السياحية؛

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي وتزويده بموارد مالية تقدر بـ **6,4** مليار دج؛

– تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي والتي يمكن أن تنشئها المؤسسات العمومية الاقتصادية السياحية كشركات التأمين البنوك، أو المتعاملين الخواص...الخ، وتخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات مثلما هو معمول به في العديد من البلدان.

- **تحسين نوعية الخدمات:** لتحسين الخدمات تم ضبط واقتراح جملة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي[17]:

- تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، وحماية الصحة والمستهلك والموارد الطبيعية، وكذا حماية التراث الثقافي والمتاحف، فضلاً عن توفير الأمن للأشخاص والممتلكات وتسهيل الإجراءات الإدارية للدخول إلى الجزائر وتنقل السياح وعمليات الصرف؛
- تكييف النقل مع الطلب السياحي مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات التدفقات السياحية وتقديم تحفيزات جبائية وتنظيمية، فضلاً عن تحسين الخدمات من خلال مختلف طرق النقل البحري والجوي؛
- تكثيف الشبكة الداخلية لربط مختلف الأقطاب والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب.
- فتح مجال الاستثمار في التكوين للشركات الخاصة والجمعيات الفندقية الدولية الجديدة.

المطلب الثاني: الاستثمار السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

يمثل قطاع السياحة أحد القطاعات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق **2030** من مجموع **21** قطاعاً آخراً بحيث يعد من بين القطاعات الخمس الحيوية التي يُعول عليها حالياً لخلق الثروة إلى جانب قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات والمعرفة.

أولاً: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة تترجم إرادتها في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، إذ يمثل هذا المخطط جزء من مخطط تهيئة الإقليم في آفاق **2030** الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها القيام بضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي، فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة. والذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي، على محاولة استقبال **11** مليون سائح في آفاق **(2030)**، والتي بدورها ترسم برنامجاً لتطوير السياحة الجزائرية وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية، كما أن هذا المخطط يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين، ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي المعني بالنشاط السياحي، إضافة إلى توضيحه الطريقة التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي، والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة. وتضمنيها بجملة من الإجراءات الجديدة منها ما نص عليها قانون المالية التكميلي **2015** والخاصة بتحديد مواقع انجاز المشاريع الاستثمارية، إذ تحدد المادة **48** من هذا القانون[18] شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية. وتسعى الدولة الجزائرية من خلال هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛
- تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصداً سياحياً بامتياز؛
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني؛
- التوفيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

ثانياً: أهداف المخططات الجزئية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

تبرز أهداف المخطط التوجيهي للسياحة بالإضافة أهدافه العامة من أهداف المخططات الجزئية يتضمنها وهي:

- **أهداف مخطط وجهة الجزائر:** تتمحور هذه الأهداف في ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية ذات تنافسية عالية، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للتنافسية السياحية للجزائر بفضل إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية وقراءة جديدة لصورة الجزائر؛
- **أهداف مخطط الأقطاب السياحية:** تتمحور أغلب هذه الأهداف حول تسهيل التنافسية والجاذبية واستمرار الأقاليم وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال تطوير كل قطب سياحي وفقاً لمميزاته وخصائصه السياحية كالسياحة الحموية أو البحرية أو الصحراوية وغيرها؛ وقد أحصت وزارة السياحة **205** منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني منها **20** منطقة حازت منذ سبتمبر **2015** على مخططات تهيئتها و**185** منطقة المتبقية هي حاليا في طور الدراسة؛
- **أهداف مخطط نوعية السياحة:** يهدف هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز على التكوين والتعليم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يتماشى مع تطور المنتوج السياحي في العالم، وتتحدد هذه

الأهداف عموماً في نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية وحث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية والتموقع ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر؛

- **أهداف مخطط الشراكة العمومية الخاصة:** إن نجاح مخطط التهيئة السياحية لا يتحقق إلا بتكامل وتعاون القطاعين العام والخاص، إذ يعمل القطاع العام على تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية والسهر على توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، ويعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي لما توفره الدولة، لذلك كان هذا الأمر محورياً في مخطط التهيئة السياحية؛
- **أهداف مخطط تمويل السياحة:** نظراً لخصوصيات الاستثمار السياحي الذي يتطلب أموال كبيرة في حين تأتي عوائده بطيئة، فإن مخطط تمويل السياحة كان يحض بأهمية كبيرة ضمن مخطط التهيئة السياحية وكان يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال الحوافز الضريبية والمالية ومرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال وتسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

المبحث الثالث:
آثار برامج الاستثمار السياحي في الجزائر على مؤشرات التنمية الاقتصادية

لاشك أنه هناك علاقة وثيقة بين تنمية القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام، وقد اهتمت الجزائر على غرار العديد من دول العالم لاسيما المتقدمة منها بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة بفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، فما هي النتائج التي حققتها من وراء ذلك مقارنة بما كان متوقعاً ومقدراً؟

المطلب الأول: الآثار على مستوى ميزان المدفوعات

عرفت العائدات السياحية تطورات مستمرة خلال الفترة **(2000-2014)** وزادت وتيرتها بداية من سنة **2004** حيث بلغت خلال هذه السنة **178** مليون دولار بعد ما كانت **112** مليون دولار سنة **2003**، لتعرف أعلى مستوى لها خلال سنة **2005** بقيمة قدرها **477** مليون دولار أي بمعدل نمو قدره **167,98%** مقارنة بسنة **2004**، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): العائدات السياحية في عدد من الدول العربية (2003-2014) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	**112**	**178**	**477**	**393**	**334**	**473**	**361**	**324**	**300**	**295**	**326**	**347**
تونس	1935	2432	2800	2999	3373	3909	3524	3477	2529	2931	2863	3042
المغرب	3802	4540	5426	6900	8307	8885	7980	8176	9101	8491	8201	--
مصر	4704	6328	7206	8133	10327	12104	11757	13633	9333	10823	6747	7979
سوريا	877	1883	2035	2113	2972	3176	3781	6308	1816	--	--	--
الأردن	12660	1621	1759	2426	2754	3539	3472	4390	4351	5123	5145	5537
اليمن	139	139	181	181	425	886	899	1291	910	1005	1097	1199

المصدر: – منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، www.sesric.org/sesric-department-**research**-ar.php (2016) (بتصرف).

– السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ديسمبر **2013**. (بتصرف).

بينما بلغت هذه العائدات **347** مليون دولار فقط سنة **2014**، وهي تعادل زيادة بنسبة **6,44%** مقارنة مع سنة **2013** و **17.63%** بالنسبة لسنة **2012**. وعلى الرغم من ذلك تبقى الجزائر تحتل المراتب الأخيرة مقارنة بالدول العربية التي سجلت عوائد تفوق ما حققته الجزائر بعشرات الأضعاف على غرار المغرب ومصر والأردن وتونس على الرغم من الظروف الحرجة التي مرت بها العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة.

وعموماً فإن مقارنة هذه النتائج مع تقديرات برنامج التنمية السياحية لآفاق **2013** نجدها بعيدة عنها ولم تتحقق إلا بنسب ضعيفة جداً، فبملاحظة نتائج سنة **2010** بين المتوقع والمحقق نجد أن نسبة التحقق ما هي إلا **55%**، وبذلك فإن حصة الجزائر مقارنة بعدد من الدول العربية تبقى ضعيفة وبشكل كبير لا سيما إذا نضرنا إلى نسبتها ضمن مجمل

الصادرات حيث أنها لم تتجاوز إلى **0.8 %** في أحسن أحوالها وكان ذلك سنة **2009**، لتتراجع إلى حدود **0.55 %** في سنة **2014** كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): عائدات السياحة الدولية في عدد من الدول العربية كنسبة (%) من الصادرات خلال الفترة (2003-2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	0,45	0,57	1,04	0,72	0,56	0,60	0,80	0,57	0,41	0,41	0,49	0,55
تونس	25	26	28	26	23	21	25	22	15	18	18	20
المغرب	43	46	50	56	57	47	59	49	44	44	38	--
مصر	76	82	68	60	65	46	49	50	30	37	23	30
سوريا	15	8	23	20	24	21	30	39	11	--	--	--
الأردن	41	46	41	47	50	57	69	74	65	63	65	66
اليمن	4	3	3	3	6	9	18	17	9	11	11	13

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق.

في المقابل كذلك نلاحظ أن النفقات السياحية عرفت هي الأخرى زيادات مستمرة خلال هذه الفترة مما جعل من رصيد ميزان السياحة سالباً طيلة فترة الدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2007) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218,9
النفقات السياحية	193	194	248	255	340,9	370	380,7	380,7
الرصيد	(91)	(94)	(137)	(143)	(162,4)	(185,7)	(165,4)	(151,8)
ميزان السياحة الدولية كنسبة من الـ PIB (%)	--	--	(0,2)	(0,2)	(0,2)	(0,2)	(0,1)	(0,1)

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (04): الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2014) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات السياحية	473	361	324	300	295	326	347
النفقات السياحية	613	574	716	595	598	532	685
الرصيد	(140)	(213)	(392)	(295)	(303)	(206)	(338)
ميزان السياحة الدولية كنسبة من الـ PIB (%)	-0,08	-0,16	-0,24	-0,15	-0,14	-0,10	-0,16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة الذكر.

الجدول رقم (05): الميزان السياحي في عدد من الدول العربية (2003-2014) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	-143	-163	-183	-21	-168	-140	-213	-392	-295	-303	-206	-338
تونس	1580	2005	2348	2501	2843	3354	3046	2866	1851	2258	2095	2272
المغرب	2957	3628	4427	5787	6889	6975	6267	6297	6841	6396	6199	--
مصر	3239	4785	5274	5977	7441	8714	8816	10937	6758	7786	3486	4493

سوريا	143	1195	1451	1528	2262	2264	2801	4710	966	--	--	--
الأردن	763	1036	1106	1470	1730	2399	2270	2654	3071	3866	3939	4286
اليمن	5	-44	-43	-44	178	640	622	1039	652	857	936	1041

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الآثار على مستوى التشغيل

حقق قطاع السياحة خلال العشرية **(2000-2010)** خلق مناصب جديدة سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، فاقت تلك التي كان يُتوقع توفيرها في آفاق **2013** وهي **57500** منصب شغل مباشر و**172500** منصب شغل غير مباشر. والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الجدول رقم (06): تطور العمالة المباشرة في قطاع السياحة خلال الفترة (2000-2005)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المستخدمين	11290	11288	12261	16516	18040	24412
معدل النمو (%)	--	(0,02)	8,62	34,70	9,23	35,32

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (07): تطور العمالة غير المباشرة في قطاع السياحة خلال الفترة (2000- 2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المستخدمين	82000	95000	--	103000	165000	172000	193900	204400	320000	370000	396000
معدل النمو	--	15,85	--	8,42	60,19	4,24	12,74	5,41	56,6	15,62	7,03

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ووزارة السياحة.

يتضح من هذين الجدولين أن قطاع السياحة قد حقق نتائج جيدة في ما يتعلق بالتشغيل إذ بلغ عدد مناصب الشغل غير المباشرة الجديدة خلال سنة **2010** ما يُقدر بـ **396000** منصب وهو ما يمثل نسبة نمو قدرها **7,03 %** مقارنة بسنة **2009**، في الوقت الذي كان يتوقع حسب تقديرات برنامج التنمية السياحية **172500** منصب شغل غير مباشر، وهذه النتائج جيدة ومشجعة للاستمرار في هذا النسق.

ومن جهة أخرى فقد أعطت الحكومة قطاع السياحة نصيبه ضمن الاستثمارات الوطنية خلال سنتي **2013** و**2014** الأمر الذي أدى كذلك إلى استحداث العديد من مناصب الشغل كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور مناصب الشغل ضمن مشاريع القطاع السياحي خلال الفترة (2013-2014)

السنوات	2013				2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9 دج	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الإنجاز	377	51570	28083	173,893	385	54884	25526	190,344
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	23,58	104	9123	3797	27,70

مشاريع غير منطلقة	219	17203	8093	65,42	296	33860	13006	93,84
مشاريع تم إنجازها	31	1793	576	2,56	76	6377	2971	30,38
المجموع	746	84643	43602	265,451	861	104244	45300	342,26

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة لسنة 2014، ص27.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل الحقيقية، وهي التي خلقتها المشاريع التي تم إنجازها، عرف تحسناً ملحوظ في سنة **2014** مقارنة بسنة **2013** حيث ارتفع عدد المناصب إلى **2971** منصب بعدما كان في حدود **576** منصب فقط أي بزيادة قدرها **2395** منصب شغل خلال سنة واحدة وهو ما يمثل نسبة **415,8%** وهي نسبة جد معتبرة، وفي المقابل نلاحظ أن العدد الإجمالي لمناصب الشغل المتوقع تحقيقه بعد استكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز هو **25526** منصب وهو رقم لا بأس به إذا تم التعجيل في استكمال هذه المشاريع.

من جهة أخرى يشير تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء خلال سبتمبر **2015** إلى ارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصادياً بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر **2014**، حيث بلغت نسبة هذا التزايد **4,2%** وهو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت **479** ألف شخص، مشيراً إلى أن التركيبة النسبية لعدد الناشطين حسب قطاع النشاط يهيمن عليها قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع بما فيه الخدمات السياحية حيث يمثل نسبة **61,6%** من إجمالي اليد العاملة ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما فيه ما يرتبط بالهياكل السياحية بنسبة **16,8%** ثم قطاع الصناعة بنسبة **13%**، وأخيراً قطاع الفلاحة بنسبة **8,7%**.[19]

المطلب الرابع: الآثار على مستوى الناتج المحلي الإجمالي

استطاع قطاع السياحة الجزائري أن يُحقق تطورات مستمرة في الإسهام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ انتقل من **1,7%** سنة **2003** (قبل الشروع في برامج التنمية للعشرية **(2004-2013)** إلى **2,3%** سنة **2010**، أي بنسبة نمو قدرها **35,3%** كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
PIB (مليون دولار)	54793	54710	56755	67864	85352	103103	117288	134143	170300	240700	251100
مساهمة السياحة في الـ (PIB) (%)	1,4	1,6	1,6	1,7	1,8	1,7	1,02	1,7	2,05	2,3	2,3

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (وزارة السياحة)

وعلى الرغم من هذه النتائج من جهة وأهمية قطاع السياحة في جلب العوائد بالعملات الأجنبية من جهة أخرى، يبقى نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً نسبياً بسبب ضعف العوائد المحققة مقارنة بما تحققه دول العالم في هذا الإطار، إذ بلغت العائدات السياحية في العالم سنة **2009** ما قيمته **852** بليون دولار، منها **412,4** بليون دولار لأوروبا و**202,8** لآسيا والباسيفيكي، و**165,6** للأمريكتين و**43,3** للشرق الأوسط و**28,1** لإفريقيا[20]. والجدول التالي يبين كذلك الميزان السياحي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي وهو واحد من المؤشرات الدالة علة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر وعدد من الدول العربية؛

الجدول رقم (10): الميزان السياحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2003-2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	-0,21	-0,19	-0,18	-0,02	-0,12	-0,08	-0,16	-0,24	-0,15	-0,14	-0,10	-0,16
تونس	5,76	6,43	7,28	7,28	7,31	7,48	7,01	6,51	4,04	5,01	4,54	4,79
المغرب	5,65	6,06	7,08	8,39	8,72	7,54	6,75	6,76	6,75	6,51	5,78	--
مصر	4,37	6,04	5,58	5,55	5,63	5,29	4,69	5,10	2,92	2,99	1,37	1,59
سوريا	0,69	4,87	5,11	4,62	5,62	4,31	5,18	7,79	7,75	--	--	--
الأردن	7,48	9,08	8,79	9,76	10,11	10,92	9,53	10,04	10,65	12,50	11,73	12
اليمن	0,04	-0,28	-0,23	-0,19	0,69	2,11	2,19	3,36	2,10	2,67	2,70	2,80

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بما تحققه دول الجوار أو عدد من الدول التي لا تمتلك ما تمتلكه الجزائر من مقومات السياحة.

الخاتمة:

تمتلك الجزائر مقومات سياحية هامة تتمثل في موقعها الجغرافي الاستراتيجي والتراث التاريخي والديني والثقافي المتنوع، لذلك فقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً للاستثمار السياحي من قبل كل الأطراف الفاعلة في العشريتين الأخيرتين من الزمن، وظهر ذلك جلياً ضمن برامج وسياسات الحكومة منذ العشرية الماضية، وقد أثمرت المجهودات التي بذلتها الجزائر في هذا القطاع بشكل كبير، إذ ساهمت في تحسين الصورة السياحية وإقناع المهنيين والمتعاملين بتسجيل مقصد الجزائر ضمن خدماتهم، وكان لذلك آثار إيجابية واضحة على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تدل عليه المؤشرات التي كانت محل الدراسة، لاسيما ما تعلق بالتشغيل وخلق مناصب العمل بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبالرغم من ذلك يبقي هذا القطاع يعاني الكثير من التهميش ولم يرق إلى المستوى المطلوب، وبقيت إنجازاته وانعكاساته على مؤشرات التنمية الاقتصادية جدٌّ محدودة إذا ما قورنت ببعض البلدان العربية بصفة عامة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع تعتبر ضعيفة مقارنةً بتلك القدرات الهائلة في مجال السياحة غير المستغلة لحد الآن، والتي بإمكانها أن توفر مداخيل إضافية كبيرة بالعملتين الصعبة والمحلية للناتج الداخلي الخام من خلال الاستثمار في الهياكل والبنى التحتية في مجال السياحة، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على المبادرة في هذا المجال من خلال تشجيعه عبر القوانين في مجال الضرائب والعقار، وخلق الإطار التنظيمي اللازم لنشاط وكالات السياحة مع عدم إغفال مجال للتكوين في المجال السياحي في مختلف الأطوار التعليمية.

وبناءً على هذه النتائج المُؤكِدة للفرضيتين التي انطلقت منهما هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية لتثمين تلك المكتسبات التي تم تحقيقها من خلال السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ العشريتين الماضيتين:

- تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي ورفع حجمه بما يتوافق مع القدرات الهائلة في مجال السياحة غير المستغلة لحد الآن؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي في مجال الاستثمار السياحي؛
- الاهتمام بالاستثمار في مجال النقل والمواصلات بما يضمن القدرة على تقديم خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الممارسات والمعايير الدولية؛
- الاهتمام بالاستثمار في المورد البشري بالموازاة مع الاستثمارات المادية من خلال تأهيل وتدريب المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية، وعصرنة نوعية التكوين بما يتلاءم مع متطلبات العرض السياحي المعاصر؛
- تفعيل دور الهيئات الداعمة للقطاع السياحي (الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية، الديوان الوطني للسياحة) في مجال الاستثمار.

الهوامش:

[1] - Jafar Jafari, Encyclopedia of tourism, Routledge Edition, London, 2000, p 330.
- Béatrice de la Rochefoucauld, Economie du tourisme, Bréal édition, Rosny Cedex, 2007, p 52.

[2]. كاظم احمد البطاط، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء، موقع جامعة أهل البيت،
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?(2016/12/10)

[3] . انظر كل من:
- علي فلاق، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية- الجزائر، العدد (06)، 2012، ص62.
- عبد القادر مصطفى، دور الإعلان في التسويق السياحي، الحواسب الجامعية للندوات، بيروت - لبنان، ط1، 2003، ص197.

[4]. أنظر: علي بن فايز الجنحي وآخرون، الأمن السياحي، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004، ص:11 .
- عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، الرياض: مركز المعلومات والأبحاث السياحية، 2008، ص: 16.
- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة، عمان – الأردن، ط1، 2008، ص: 19

[5]. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، 2006 ، ص: 18.

[6] . Statford Jean, Microéconomie du tourisme, Presse de l'université du Quebec, Quebec, 1996, p 29.

[7]. Evans Nigel, Campbell David and Stonehouse George, Strategic Management of Travel and Tourism, Butterworth-Heinemann, Massachusetts, 2003, p 35.

[8] .Caccomo Jean Lui, Fondements d'économie du tourisme, Edition De Boek Université, Bruxelles, 2007, p 152.

[9]. Statford Jean, op cit,p30

[10]. أنظر كل من :
- عبد الغفار هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجا، دار الحكمة، بغداد، 2002.
- كوكب، سرمد، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، 2002.

[11]. أنظر نادر منهل حاج عمر ومحمد عبد الكريم الجوهري، الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحي، بدون دار النشر، بدون سنة النشر، ص ص. 71-100.

12. حاكم محسن محمد، مرجع سابق.

[13]. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، 2006 ، ص: 18.

[14]. وزارة السياحة الجزائرية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2013).

[15]. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة باتنة- الجزائر، 2010/2009، ص: 119.

[16]. أنظر كل من:
- وزارة السياحة، تصور لتطور قطاع السياحة للعشرية 2013/2004، مرجع سابق، ص: 20.
- http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik(2017/01/10)

[17]. Ministère du tourisme, éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010, p :66.

[18]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 48، العدد 40، 23 يوليو 2015، ص: 16.

[19]. تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء ، سبتمبر 2015.

[20]. السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،2010، ص: 31.